الختام
قدرة أفريقيا على مواجهة التحديات التي تعوق التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا (رؤية مستقبلية)

ينبغي التأكيد علي أن مدي فاعلية أفريقيا تكمن في مواجهة التحديات والمشكلات الإقليمية والدولية المختلفة منها والتي تؤثر علي فاعلية القارة مجتمعة ومن ثم جاء الاتحاد الأفريقي ممثلا لإدارة دول القارة مجتمعة لمواجهة هذه التحديات بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه التحديات منها الداخلي والمتمثل في الآتي :-

1- تعدد الصراعات والحروب في القارة الأفريقية فالقارة لا تزال تموج بالصراعات المسلحة ورغم إحراز تقدم في بعض بلدان القارة إلا أن الاتحاد الأفريقي مطالب بوضع إستراتيجية متكاملة لتسويات المختلفة وذلك بهدف القضاء أو الحد من تلك الصراعات التي تقف عائقا التنمية في القارة .

2- أزمة الدعم الخارجي للتنمية في أفريقيا فمن المشكلات المهمة التي تواجه الاتحاد الأفريقي وعليه إيجاد حل لها ذلك التحدي التقليدي في أن الدول لا تمتلك أدوات التنمية اللازمة ومن ثم تقع فريسة للدعم الخارجي بل وتنتظر هذا الدعم ومن ثم فإن قضية تمويل البرامج والمشروعات التنموية لابد أن يتم من خلال الدول الأفريقية ذاتها حتى لا يفشل الاتحاد الأفريقي ويصبح مجرد وثيقة تحمل أحلاما غير قابلة للتنفيذ علي أرض الواقع .

3 -التحدي المؤسس داخل الاتحاد الأفريقي بالنظر إلي المؤسسات المالية والنقدية التي استقر الرأي علي إنشائها داخل الاتحاد ومنها مثلا المصرف المركزي الأفريقي فإذا كانت القارة تئن بمديونية تتجاوز 350 مليار دولار فهل بإمكان أفريقيا توفير الأساس لتلك المؤسسات وغيرها من المؤسسات الدولية لصندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي وهل هي قادرة علي الاستفادة الحقيقية منها والتوظيف المناسب لها .

4- عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأفريقية إضافة إلي انتشار الأوبئة والأمراض .

ومنها أيضا التحديات الدولية العالمية بكافة جوانبها كالعولمة والتي تترك تأثيرها علي الدول الأفريقية علي الوجه التالي:

1- ففي النواحي الاقتصادية تظهر آثار حرية التجارة علي الاقتصادات الأفريقية من إمكانية تقليص بعض الصناعات أو إغلاقها تماما فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة إضافة إلى هروب رأس المال الأجنبي إلي الخارج .

2- هناك أيضا سياسات المؤسسات الاقتصادية المانحة وشروطها السياسية والاقتصادية وما يمكن أن يترتب علي مثل هذه الشروط من آثار اجتماعية سياسية واقتصادية داخل الدول الأفريقية من انتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة والجريمة .

ومن ثم فهناك عدد من العوامل التي يمكن من خلالها استشراف مستقبل العمل الأفريقي الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي وذلك في ضوء التحديات سالفة الذكر والتي ينبغي التعامل معها ليقوم الاتحاد الأفريقي بالدور المنوط به في القارة الأفريقية وهذه العوامل يمكن توضيحها في إطار الملاحظات التالية :

1- أن أهداف الاتحاد الأفريقي قد جاءت شاملة لكافة طموحات القارة الأفريقية وكاستجابة للتطورات الدولية الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن ومناهضة الجرائم الجديدة وتسوية النزاعات بين الدول الأفريقية عن طريق محكمة العدل الأفريقية وإنشاء برلمان عمود أفريقيا فضلا عن التقدم صوب إناء وإتمام الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

2- أن الوضع الاقتصادي للقارة الأفريقية لا يزال كما هو ولم يتحسن فأفريقيا لا تزال تمثل 1٪ من الناتج العالمي و2٪ من نصيب التجارة الدولية وبها عدد كبير من الدول الأقل نموا في العالم حوالي 33 دولة من 48 دولة وحوالي 40٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر كل ذلك إلي جانب استمرار النزاعات التي تؤدي إلي تفاقم مكلة اللاجئين والنازحين كل تلك المشكلات ينبغي علي الاتحاد الأفريقي مواجهتها وهو ما يحاوله الاتحاد بوضع خطط اقتصادية واجتماعية (مثل إطار العمل لعام 2005/ 2007 وخطة العمل 2004/ 2007 والتي تتضمن برامج تهدف إلى الإسراع بتكامل القارة) ولكن هذه الخطط رغم حماسها إلا أنها تحتاج إلي تمويل وهو ما تحاول الدول الأعضاء بحث سبل توفيره ومع انتهاء مرحلة الإعداد للبرامج والمشروعات يبدأ وقت التنفيذ وهو ما سيسفر عنه المستقبل .

3- لابد أن يكون الاتحاد الأفريقي مظلة للتجمعات الإقليمية الاقتصادية والمؤسسات التكاملية التي تغطي مساحات جغرافية هائلة فاشتراك الدول الأفريقية في عدد هائل من كيانات التعاون الاقتصادي يعوق أكثر ما يساعد علي تحقيق التقدم نحو التكامل الأفريقي فالاتحاد لابد أن يوحد الجهود في هذه المنظمات والتجمعات وفي ذات الوقت ينبغي ألا يعاني هو ذاته من تضخم مؤسس .

4- فاعلية الاتحاد الأفريقي تعتمد في جزء منها علي رئيس الاتحاد وكيفية رؤيته لترتيب القضايا والموضوعات بحيث يمتلك الكفاءة في تحديد القضايا والموضوعات ذات الأهمية والأولوية لتناولها حتى لا تفقد الموضوعات أهميتها .

الحكم وأن العبرة والنتائج النهائية لا تقاس في الغالب بما يصدر من قرارات غير واقعية يستحيل تنفيذها عمليا بل بما ينفذ بالفعل أو يصلح للتنفيذ . (1)

فالعبرة ليست بتغير الأسماء ولا مثالية النصوص وشمولها وإنما المحك الرئيسي هو قدرة القادة الأفارقة علي محاصرة المشكلات ووضع الثروات

الأفريقية في خدمة الشعوب الأفريقية ذلك أن إبراز المشاركة الشعبية وحقوق الإنسان وقدسية الحياة البشرية ورفض فكرة الانقلابات العسكرية هي مثاليات سوف تصطدم بالواقع الذي لابد من تغيير المعادلة الحاكمة فيه وأولها أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو السبب الأول في نشأة النزاعات الأثنية وتحويل التركيب الأثني الأفريقي إلي ظاهرة عنيفة .

كذلك فإن مقاومة الانقلابات العسكرية لا يمكن أن يتم عن طريق رفض الاعتراف بهذه النظم الانقلابية وإنما يتم اقتلاع هذا الداء من القارة الأفريقية عن طريق الفصل بين الجيش والسياسة وتنشئة أجيال من السياسيين والمثقفين القادرين علي التعرف علي المصلحة العليا في بلادهم وإعلائها وهذا يتطلب إشاعة ثقافة السلام والتسامح والتعايش وقبول الآخر .

ومن ثم الاتحاد الأفريقي يواجه مجموعة من التحديات سواء السياسية كالتدخلات الدولية والمحاولات الأمريكية الأوروبية بالأساس لإحداث تسويات إقليمية في مناطق القارة المختلفة كما يحدث في السودان وبعض هذه المحاولات تهدف إلي تغيير خريطة التوازنات في مناطق القارة المتعددة ومعظمها يهدف إلي إحداث توافق دولي وإقليمي من شأنه أن يهيئ الفرصة للشركات الغربية للاستفادة من مناجم التعدين وحقول النفط إضافة إلي التعثر الديمقراطي وانتشار الإرهاب والتطرف واستمرار النزاعات السياسية بين الدول وفي داخل الدول الأفريقية الاتهامات المتبادلة بإيواء المتمردين وجماعات المعارضة وهو ما يحدث بكل واضح في منطقة القرن الأفريقي ويضاف إلي ذلك التحديات الاقتصادية وانتشار الأوبئة وعلي رأسها مرض نقص المناعة (الإيدز) والتحديات الاجتماعية والتي تشمل حدة أزمة اللاجئين فضلا عن زيادة حدة الجفاف والمجاعة .

وهذه التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي أنها تتضاءل إلى جوارها المحاولات المستمرة لتعديل اللوائح وتفعيل أنطة أجهزة الاتحاد الرئيسية إلا أنه ينبغي الانتباه إلي أن الإغراق في النواحي الإدارية والتنظيمية يؤدي إلي الحيدة عن المشكلات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها.

ولذلك فإن مواجهة هذه التحديات والخروج من تلك الضائقة يستلزم طرح بعض الأفكار التي قد تمثل محاور مستقبلية لدراسات أكثر استفادة ويمكن إيجازها في الآتي :

أولا: النظر إلي مشكلات القارة الأفريقية نظرة شاملة لتحقيق الاستقرار والأمن ومحاولة تسوية النزاعات في إطار اللجان المختصة أو في إطار مؤتمر الاتحاد وإذا استحال ذلك ففي إطار محكمة العدل الأفريقية ولعل آليات وأجهزة الاتحاد الأفريقية تقوم بدور فعال في هذا المضمار خاصة في حالات الإبادة الجماعية داخل دول القارة وتفويض الاتحاد بأن يتدخل لإنهاء هذه الحروب المتمثلة في الجرائم ضد الإنسانية والإبادة .

وهنا نذكر الجنون العرقي في رواندا- بورندي- السنغال- النيجر - نيجيريا - السودان- الصومال- إثيوبيا- أنجولا- موزمبيق- ليبيريا- الكونغو الديمقراطية .

ثانيا: العمل الجاد علي تحقيق التكامل من خلال الجماعة الاقتصادية الأفريقية ذلك قيام هذه الجماعة يعد الأمل المتبقي أمام دول القارة الأفريقية لتحقيق التنمية المنشودة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والتحديات المتعددة وفي هذا الإطار سيكون أمام الاتحاد الأفريقي تحديا كبيرا لتنسيق أنشطة مختلف التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية الأفريقية لكي تتدمج في الاتحاد وتصبح جزءا لا يتجزأ منه .

ثالثا: الدول الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي مدعوة إلي تنسيق السياسات والاتفاق علي قواعد مشتركة عامة تواجه بها التحديات حتى يمكنها التعامل كقوة جماعية وليست دول فرادي كما أنه ليس في صالح الدول الأفريقية انفراد قوة واحدة بالنظام الدولي العالمي ولذلك أيضا لابد لها أن تكون قادرة علي فهم ما يحدث بشكل صحيح مع التحرك في اتجاه محدد لمواجهة تقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة وذلك يتطلب قدرة في الدول الأفريقية علي بلورة مصالحها وأهدافها الوطنية .

رابعا: وفي مجال الإصلاح الاقتصادي فإن الأمر يحتاج إلي التدرج المتزن غير المتراضي وغير المتسرع بمعني ألا يكون الإصلاح مرة واحدة من الاقتصاد المخطط والمواجه إلي الاقتصاد الحر ينبغي أن يوضع في الاعتبار بديهيات واضحة وهي أن الحرية لا تعني إلغاء دور الدولة كما أن نجاح البرامج الاقتصادية يتطلب نوعين من البنية الأساسية هما الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة وكذلك المؤسسات الحالية والقوي البشرية المدربة لإدارة الإنتاج وأن عدم توافرهما سوف يؤخر كثيرا أي برامج إصلاحية وسوف يزيد من تهميش القارة هذا ويستلزم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام بالزراعة وتطويرها وتشجيع المزارعين علي تتويع المحاصيل وكذلك وضع الأطر السياسية المشجعة للأنشطة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار خلق المنافسة بينهما ويرتبط بذلك أيضا استخدام وتطوير التكنوليوجيا المناسبة .

خامسا: مطالبة الدول الصناعية الكبرى بزيادة المساعدات لأفريقيا وأن يتم ذلك في إطار المم المتحدة التي نص ميثاقها علي أن الدول المتقدمة تقوم بتخصيص جزء من دخلها القومي لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية بها ويرتبط بذلك استخدام هذه المساعدات والقروض بصورة أكثر فاعلية.

سادسا: من الضروري أن تتفهم الدول الأفريقية طبيعية المتغيرات الجالية العالمية وأنه من صالحها تعظيم المصالح الأفريقية لدي القوي الكبرى وإقناع هذه القوي بجدوى مصالحها بأفريقيا وذلك أيضا يستلزم الاهتمام بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي وكذلك القوي الصاعدة خاصة وأنها مرشحة بفضل إمكاناتها بأن من الدول المانحة .

سابعا: العمل علي ممارسة كسب القوي الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قنوات غير رسمية كالنقابات العمالية وغيرها هذا وقد سبق أن أوضح الأمريكيون بأن الدبلوماسيين الأفارقة مطالبون بالتعرف علي الوسائل التي تمكنهم من كسب التأييد عن طريق « اللوبي » ومما لاشك فيه أن الحاجة تدعو إلي المزيد من الجهد من أجل كسب تأييد الرأي العام الأمريكي من أوساط رجال الأعمال الذين فشلوا في تنميه القدرة علي التصدير حتى من دول تصدر النفط كنيجيريا .

وأخيرا فإنه يمكن القول إنه علي الرغم من هذه المشكلات والتحديات التي تواجه القارة الأفريقية فإن الأمل معقود علي قيام الاتحاد الأفريقي بديلا عن منظمة الوحدة الأفريقية / وذلك لوجود تغيير في هيكله وبنيانه وآلياته وأجهزته عن منظمة الوحدة الأفريقية قد سمعت قبل تأسيسها للاتحاد الأفريقي إلي الاستفادة من تجارب الاتحادات الدولية المماثلة في تأسيس اتحادها الجديد وتطويعها للظروف والأوضاع الأفريقية الخاصة بالقارة .

ومن ثم يمكن القول إن الدول الأفريقية في تقديرنا تدخل مرحلة جديدة ومهمة بقيادة ذلك الذي نضع عليه آمالا كبيرة في حل مشكلات القارة ومواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية ووضع دولها وشعوبها علي طريق التقدم والتنمية كذلك فإن ذلك الاتحاد يمثل أمل أفريقيا لتجاوز الصراعات الحادة التي تشهدها القارة منذ عهود الاستعمار خاصة الصراعات الأثنية والعرقية والحدودية والتي أوقعت الآلاف

من الضحايا بما يصعب حصره من الخسائر المادية والاقتصادية والبشرية ومن ثم فإن نجاح الاتحاد الأفريقي الجديدة في أداء المنتظر منه من مهما سيكون بلاشك رهنا بتوافر الحماس له لتنسيق أنشطة مختلف التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية الأفريقية لكي تتدمج في الاتحاد وتصبح جزءا لا يتجزأ منه .

ثالثا: الدول الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي مدعوة إلي تنسيق السياسات والاتفاق علي قواعد مشتركة عامة تواجه بها التحديات حتى يمكنها التعامل كقوة جماعية وليست دول فرادي كما أنه ليس في صالح الدول الأفريقية انفراد قوة واحدة بالنظام الدولي العالمي ولذلك أيضا لابد لها أن تكون قادرة علي فهم ما يحدث بشكل صحيح مع التحرك في اتجاه محدد لمواجهة تقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة وذلك يتطلب قدرة في الدول الأفريقية علي بلورة مصالحها وأهدافها الوطنية .

رابعا: وفي مجال الإصلاح الاقتصادي فإن الأمر يحتاج إلي التدرج المتزن غير المتراضي وغير المتسرع بمعني ألا يكون الإصلاح مرة واحدة من الاقتصاد المخطط والمواجه إلي الاقتصاد الحر ينبغي أن يوضع في الاعتبار بديهيات واضحة وهي أن الحرية لا تعني إلغاء دور الدولة كما أن نجاح البرامج الاقتصادية يتطلب نوعين من البنية الأساسية هما الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة وكذلك المؤسسات الحالية والقوي البشرية المدربة لإدارة الإنتاج وأن عدم توافرهما سوف يؤخر كثيرا أي برامج إصلاحية وسوف يزيد من تهميش القارة هذا ويستلزم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام بالزراعة وتطويرها وتشجيع المزارعين علي تتويع المحاصيل وكذلك وضع الأطر السياسية المشجعة للأنشطة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار خلق المنافسة بينهما ويرتبط بذلك أيضا استخدام وتطوير التكنوليوجيا المناسبة .

خامسا: مطالبة الدول الصناعية الكبرى بزيادة المساعدات لأفريقيا وأن يتم ذلك في إطار المم المتحدة التي نص ميثاقها علي أن الدول المتقدمة تقوم بتخصيص جزء من دخلها القومي لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية بها ويرتبط بذلك استخدام هذه المساعدات والقروض بصورة أكثر فاعلية

من جانب الدول المشاركة فيه إلي جانب السعي إلي التعاون المشترك البناء وتجاوز كل المشكلات والحساسيات القائمة فيما بينها من أجل بناء مستقبل أفضل للقارة التي طالت معاناتها .

إن المحك الأساسي والرئيسي لنجاح الاتحاد الأفريقي قد يتمثل في قدرته علي إعطاء دفعة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا « نيباد » حيث تعد هذه المبادرة الخطة التفصيلية لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية ذلك أن الفكرة الجوهرية لمبادرة « نيباد » تقوم علي التفاوض حول علاقة جديدة مع بلدان العالم المتقدم والمنظمات الدولية بحيث تقوم هذه العلاقة علي التنزامات متبادلة ومعايير للأداء متفق عليها بين الطرفين والتي تمثلت في :-

1- تعهد الجانب الأفريقي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة في مجالات واسعة النطاق حددتها المبادرة .

2- يقع علي العالم المتقدم الجزء الأكبر من مسألة تعبئة الموارد الخارجية التي تشتمل علي ثلاثة محاور رئيسية هي :-

(أ) ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف خفض الديون الخارجية.

(ب) إصلاحات واسعة في إدارة المساعدات الإنمائية الخارجية بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها .

(ج) تشجيع أنسياب رأس المال الأجنبي .

وفي إطار « نيباد » أصدرت القمة الأفريقية (38) والتي عقدت في جنوب أفريقيا في يوليو 2002م إعلانا حول الديمقراطية والحكم الرشيد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية ويقضي الإعلان بقيام الدول الأفريقية بشكل جماعي بالعمل علي تطبيق حكم القانون والمساواة بين المواطنين وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية بما ينفق مع الدستور وحق وحرية انتخاب الزعماء لمدة محددة والفصل بين السلطات والحفاظ علي استقلالية السلطة القضائية والشفافية ومحاربة الفساد بما في ذلك وضع قواعد لشفافية السياسيات النقدية والمالية والموازنة والمراجعة المالية والانفتاح علي التجارة والاستثمار الدوليين وهو ما يعني التزام الحكومات الأفريقية إجمالا بتبني سياسات عادلة واتباع المعايير المتعارف عليها للحكم .

وفي هذا الصدد فقد وافقت اليابان منذ مؤتمر « تيكاد » الأول عام1993م علي أن المبدأ الأكثر إلحاحا للتنمية في أفريقيا هو أن تمارس أفريقيا ملكيتها ثم المجتمع الدولي يمكنه بعد ذلك مد يد التعاون من خلال الشراكة هذا وقد الزمت أفريقيا نفسها في مبادرة « نيباد » بالأخذ بالحكم الرشيد والديمقراطية كأساس للتنمية .

إن مبادرة « النيباد » تواجه عددا من التحديات التي تحتاج إلي التغلب عليها .. توجزها فيما يلي :

1- هل « نيباد » سوف تستخدم فقط كأداة أخرى للحصول على رفع الاعتمادات « المعونة الرسمية للتنمية ODA » .

2- توجد بعض الشكوك لدي المجتمع الدولي المانح مؤداها أن « نيباد » يمكن أن تكون بعد كل هذا مجرد أداة أخرى تستخدم من أجل تحريك معونة التنمية الرسمية لأفريقيا .

وبالنظر إلي الوجه الآخر من العملة تحاول أفريقيا الآن العمل من أجل نفسها بالالتزام بمبادرات متجددة عديدة لمواجهة المشاكل الصعبة بعدما واجهت هذه التحديات بدون فاعلية .

ومنذ عقد المؤتمر الأول في لندن (أكتوبر 2001) جرت عدة لقاءات واجتماعات بين مجموعة الممثلين الشخصيين لزعماء مجموعة الثماني للمشاكل الأفريقية وممثلي « نيباد » وخلال هذه اللقاءات حاول جانب مجموعة الثماني – التزام الحرص تجاه جانب « نيباد » بعدم التجارب مع توقيعاته المعقولة – زيادة تمويل إضافي بينما جانب « نيباد » يحاول إقناع الثماني وبالعكس وبذلك يوجد نوع من التوتر بين الجانبين .

يتردد جدل بين الأفارقة في عملية « نيباد » مؤداة أن الأسلوب الغربي للحكم لا يتلاءم في مجمله مع الحقائق الأفريقية فليس عمليا أن ينتقل المفهوم الغربي للحكم كما هو إلي أفريقيا دون احترام للقواعد التقليدية للمجتمعات الريفية الأفريقية .

ومثل هذه الجدليات لها إلي حد ما من الأسس ما يبررها فبالنظر إلي عملية التنمية اليابانية فهي تاريخ من التناغم بين نظام القيم الغربي والنظام التقليدي الذاتي الياباني ومن ثم حققت اليابان وطورت هويتها الذاتية من خلال عملياتها للتحديث .

إذا فلابد من أن تكون المعايير للحكم الأفريقي والتي تستخدم من أجل التنمية الأفريقية مقنعة بما فيه الكفاية للمراقبين من المجتمع الدولي فعندما تبنت « نيباد » الحكم كمبدأ رئيسي للتنمية وسعت للحصول على مساعدات خارجية للتنمية فإنها تقود مبدأ أن الأداء الجيد والحكم الرشيد يمكن أن يثابا بواسطة تلك المساعدات الخارجية .

فعلي مدار السنوات العشر الماضية خلال حقبة التسعينيات نجد أن حجم ODA المعتمد لأفريقيا قد جري تخفيضه بمقدار الثلث فربما يكون من الأفضل .

أما العمل علي تحريك موارد ODA من الأداءات السيئة إلي الجيدة وهو ما يعني زيادة الحجم الإجمالي أو البقاء بدرجة أو أخرى علي نفس المستوي .

إذا يجب علي مجموعة الثماني أن تعي تلك (العوامل السابقة) عند صياغة سياساتهم الخاصة بالتعامل مع « نيباد » وبمثل ما يجب أن يقوم به الدول الأفريقية .

وبصفة عامة فإنه لا يجب التعويل كثيرا علي وعود شركاء التنمية في أفريقيا ..

فالبعض استغل إطلاق « نيباد » للدعاية لنفسه ولمزيد من التغلغل الاقتصادي في أفريقيا لتحقيق مصالحه من جهة أما من الجهة الأخرى فقد عمل معظم شركاء التنمية في ضوء عدم وفائهم بوعودهم رغم إفراغ المبادرة من محتواها وتحويلها إلي مجرد مطالب بإصلاح سياسي في أفريقيا بل إن ما أعلنه الأفارقة في هذه المبادرة تحول في يد الشركاء إلي شرط أساسي يجب تحقيقه وبأية صورة من الصور كي يتم تمويل المبادرة بما أعلنوه عن التزامهم به؛ وعلي ذلك فإن علي أفريقيا الاعتماد علي نفسها .

ويخلص إلي أنه :-

رغم أن « نيباد » هي رؤية أفريقية خالصة صادرة عن قادة أفريقيا ليعبر بذلك عن أمال وآلام شعوبهم وهي النقطة الجوهرية التي تحسب لها إلا أن عيوبا يمكن تداركها قد شابت تلك المبادرة وآليات تحقيقها ولن نتطرق هنا إلى الجوانب السياسية للمبادرة إلا بالنذر اليسير حيث إن تحقيق الحكم الرشيد أو الديمقراطي لا يتحقق إلا في ضوء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

ولقد تعهد القادة الأفارقة وبالتالي كافة شعوب القارة بالعديد من التعهدات والالتزامات في المبادرة إلا أن الرؤية لم تنطلق من الواقع الأفريقي حين تعرضت للتنمية وتمويل مروعاتها ورغم أن المبادرة رصدت كافة صور المعاناة والقصور التي تعاني منها القارة الأفريقية إلا أنها حين بدأت في التصور عن كيفية تمويل تلك المشروعات التنموية لم تنطلق من واقع القارة ومن ثم اتجه البعض من الأفارقة إلي :

– تمويل شركاء أفريقيا لمشروعات التنمية (أوروبا – مجموعة الثماني – المستوي الثاني)

– تحويل جزء أو كل مديونية أفريقيا إلي إعفاء كامل تقوم بمواجبه الدول الأفريقية بسداد التزاماتها بما تراه من عملات في صندوق يعم تخصيص عوائده للأنفاق علي التنمية .

– التمويل الأفريقي الذاتي لمشروعات القارة .

إلا أن المبادرة حين لجأت بالدرجة الأولي إلي الشركاء فإنها أعطتهم ما كانوا يسعون إليه من أوراق يجيدون تحريكها للسيطرة السياسية والاقتصادية علي القارة لكي تكرر بذلك إحباطات خطة الإنعاش الاقتصادي التي عانت منها أفريقيا في ثمانينيات القرن العرين والتي تحددت مدتها من 1986– 1990 ورفض الدول الصناعية لهذه الخطة رغم كلف القادة الفارقة من مشاكل كثيرة سياسية واقتصادية لتنفيذ هذه الخطة .

إن أول ما أعلنه شركاء التنمية وباستخدام المبادرة منها ومبادئها هو مشروطية المساعدة – أي أنهم في السياق العام لن يتعاملوا مع أفريقيا كوحدة جغرافية وطبيعية واحدة كما يريد الأفارقة بل وفقا لتقسيمات سياسية كدول وحكومات ومدي رضاء الشركات عن نظمهم السياسية من عدمه وهو مبدأ يؤدي إلي تطبيق خطط التنمية الشاملة في كافة أوجه التنمية التي تم إعدادها في ظل المبادرة ودون تفرقة بين دولة وأخرى أو منطقة أو إقليم .

كما أن المبادرة قدرت حجم تمويل سنوي يصل إلي 6 مليارات دولار سنويا لم يتقدم الشركاء منها سوي بحوالي مليارين عام 2002م وفقا لما أعلنته دول مجموعة الثماني .

إن المبادرة في حد ذاتها ورغم نبل مقاصدها قدمت من الناحية السياسية فرصة للتدخل في الشأن الأفريقي من وجهة نظرنا بل لعل هذا قد يكون مبررا لشركاء التنمية في عدم الوفاء بالتزاماتهم استنادا إلي أنه لا يوجد حكم رشيد يوجب المساعدة للتنمية في كثير من دول القارة .

إن فترة الحرب الباردة لم تنته من وجهة نظرنا كما يري كثير من المحللين السياسيين وكل ما وكل ما حدث من وجهة نظرنا هو أن اللاعبين فقط قد تغيروا وازداد عددهم فبدلا من الاتحاد السوفيتي آنذاك الذي كان يقابله الولايات المتحدة الأمريكية رحلت أوروبا (أوروبا العجوز – فرنسا – ألمانيا) كما أطلقت عليها الولايات المتحدة إبان أزمة غزو العراق وبالتالي فإن الحرب الباردة مازالت مستمرة ولم تنته ولها انعكاساتها علي أفريقية (ساحل العاج) (فرنسا + أمريكا) جنوب السودان (أمريكا + ألمانيا + فرنسا) .

إن المبادرة يجب أن يتم مطابقتها لواقع أفريقيا بحيث تنطلق عملية التنمية بالأساس اعتمادا علي موارد أفريقيا حتى تضمن استمرار التنمية في أفريقيا اعتمادا علي الشعار القائل ربما لن ينفع أفريقيا سوي الأفريقيين أنفسهم ولا يعني هذا أن يكون الأفارقة بمناي عن المجتمع الدولي ولكن شروط أفريقية تتفق والواقع الأفريقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في إطار منظومة شاملة للواقع الأفريقي ووفقا لواقع ندرة الموارد التمويلية الأفريقية والعمل علي تكامل اقتصادياتها في إطار معاهدة أيوجا الاقتصادية حتى تتجنب القارة التدخل الخارجي تحت دعوة الحكم الرشيد شرطا لازما لتقديم مساعدات التنمية .

إن ما يحدث الآن في أفريقيا عند النظر إلي تدفقات المعونات والمساعدات الأجنبية يعطي صورة للواقع الأفريقي فالدول الفرانكوفونية تحظي بدعم مادي من فرنسا إلا أنه مشروط كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت قانون الفرص والنمو الأفريقي لكي تعطي وتمنح النظم الأفريقي التابعة لها ولا يخفي

دور بريطانيا وألمانيا والصين التي استطاعت أن تحظي بامتيازات التنقيب عن البترول في جنوب السودان .

ومن ثم فإن كل ذلك سيؤدي إلي ضعف المبادرة ما لم ينتبه الأفارقة لذلك ولعل موقف مجتمع الدائنين وشركاء التنمية ليس جديدا فقد سبق أن رفض مجتمع الدائنين الموقف الأفريقي الموحد تجاه أزمة المديونية الخارجية لدول القارة في ثمانينيات القرن الماضي وكذلك موقفهم من عدم تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن ثم فإننا نري « المساعدات لأفريقيا » مقابل « التحالفات » مرة أخرى من جديد ومن ثم يجب أن يعتمد الأفارقة علي مواردهم الذاتية وذلك بالتعاون والتكامل بين اقتصاديات دول القارة وصولا إلي وحدة اقتصادية شاملة تشكل موقف اقتصادي للقارة في مواجهة شركاء التنمية لتحقيق التعاون بشكل أقوي يعبر عن القارة ويعتمد علي الاستثمارات طويلة المدى بعيدا عن المساعدات والمنح التي سرعان ما تزول فائدتها دون أن تحدث التنمية؛ ذلك أن التنمية عملية مستمرة تحتاج إلي تكاتف اقتصاديات الدول الأفريقية مجتمعة ومعالجة أزمة المديونية الخارجية؛ ذلك أنها أزمة هيكلية تحتاج إلي ردح طويل من الزمن لمعالجتها علي أسس تنفق مع ظروف الواقع الأفريقي .

ويبقي لنا أن تقول: إن شركاء التنمية والمجتمع الدولي لن يمدوا أياديهم بالمساعدة لإحداث التنمية ما لم يشعروا بموقف أفريقي موحد يعمل علي الاستفادة من كافة الموارد الأفريقية الاقتصادية التي تحقق له وضعا اقتصاديا متقدما وسط دول العالم المتقدم حتى يتحقق لشركاء التنمية النفع المتبادل لهم من خلال استثماراتهم في أفريقيا وبغير ذلك لن يقدم شركاء التنمية سوي المساعدات الواهنة التي لا يحقق تنمية مستديمة لأفريقيا وهي مساعدة لالتقاط الأنفاس فقط لا غير ثم جدولة الديون والإعفاءات لبعض دول جنوب الصحراء دون أن تحقق تنمية حقيقية لدول القارة .

ومن ثم نؤكد علي عدة حقائق وهي :-

إن المبادرة هادفة في مقاصدها ولكن لابد من الاعتماد أولا وأخيرا علي موارد القارة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لدول القارة .

- إن اشتراط المبادرة لإحداث التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو قيام حكم جيد ورشيد ديمقراطي ليس بضرورة أن يكون وفقا للنموذج الغربي ولكن وفقا للواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وأن يتم بالتدرج الذي كان يتحقق معه النموذج الأفريقي الديمقراطي .

- إن اشتراط شركاء التنمية للحكم الرشيد شرط لازم لوفائهم بالتزاماتهم تجاه التنمية في أفريقيا وفقا للنموذج الغربي هو مبرر لتقاعسهم عن الوفاء بهذه الالتزامات تجاه الشاملة في القارة .

- إن التنمية الشاملة في القارة هي هدف الأفارقة ولا يمكن حلها بالاعتماد الكي علي شركاء التنمية في إطار المساعدات والمنح الموقوتة ولكن لابد من الاعتماد علي موارد القارة وليس بمنأي عن المجتمع ومن ثم فإنه لتحقيق المبادرة يستلزم أن يتحقق الحكم الرشيد وفقا للواقع الأفريقي وليس وفقا للنموذج الغربي وأن يقتنع شركاء التنمية بهذا وأن يتم تحقيق التنمية في إطار من المشروعات الاستثمارية التي تعود بالنفع علي الأفارقة وشركاء التنمية معا وبغير هذا فإن المساعدات والمنح التي تمنح لبعض دول القارة من شركاء التنمية لن تحل مشكلة التنمية؛ ذلك أن شركاء التنمية ينظرون إليها نظرة جزئية في إطار كل دولة علي حدة بينما الأفارقة من خلال المبادرة ينظرون إليها نظرة شاملة لدول القارة مع مراعاة خصوصية كل دولة علي حدة الأمر الذي يجعلنا نؤكد علي أن التنمية لن تكون في أفريقيا إلا شاملة وباستثمارات أجنبية محلية تعالج الأزمة الاقتصادية وتحقق النفع للأفارقة وشركاء التنمية معا .

ولذا تنحصر مهمة شركاء التنمية في مساعدة الأفارقة علي ممارسة حكم رشيد يعتمد علي أسس ديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنفق مع الواقع الأفريقي والظروف من قبيلية رواثية وغيرها بحيث يصبح النموذج الأوروبي والغربي عموما والأمريكي خاصة غاية يتطلع إليها الأفارقة بعد تدرج وليس دفعة واحدة لا تراعي الشأن والواقع الأفريقي الأدنى وقد تكون مساعدة الأفارقة علي النهوض بالتنمية الاقتصادية وتقليل الفقر والمجاعات أحد أسباب تطلعهم للنموذج الغربي للديمقراطية ومن ثم فإن مساعدة شركاء التنمية في هذا الشأن قد يؤدي إلي تحقيق الأمن واستقرار النظم السياسية الأفريقية ونجاح هذه المهمة يتوقف علي دعم التنشئة السياسية للمواطن الأفريقي بهدف تفعيل دوره في العملية السياسية مما يولد لديه الحرص علي مصلحة النظام السياسي الذي ينتمي إليه .

ونجاح هذه المهمة أيضا قد يكون من خلال المنظمات الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي وشركاء التنمية من خلال الاتحاد الأوروبي حيث تشترك كل من المنظمتين القاريتن في وضع الإطار التنفيذي لسياسات الحكم الجيد والرشيد في أفريقيا وذلك إضافة إلي أهمية دور العلاقات الثنائية والإقليمية فسياسات شركاء التنمية تجاه الدول الأفريقية وتجاه التكتلات الإقليمية هي بمثابة الأداة التي تقوم بتنفيذ الإطار الرسمية للتفاعل بينهما .

كما يمكن القول: إن المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في قارة أفريقيا خاصة في إطار الثروات المعدنية والبترولية والمواد الخام جميعها تأتي علي قمة دوافع شركاء التنمية وذلك في أفريقيا وقد يدرك شركاء التنمية أن حماية هذه الموارد الطبيعية والثورات وغيرها داخل القارة الأفريقية إنما يستلزم تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا وتلك الأهداف بالتبعية تؤدي إلي احترام حقوق الإنسان في أفريقيا؛ وفي هذا السياق يصبح من مصلحة شركاء التنمية وفقا لمبادرة نيباد دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وفقا للواقع الأفريقي والنموذج الأفريقي والظروف الأفريقية؛ وذلك لتأمين المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في

أفريقيا مما يحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية وبذلك تساهم أفريقيا في نهضة الاقتصاد العالمي وتحقق مبادرة النيباد أهدافها ومقاصدها .

إذ نتيجة معظم دول العالم اليوم نحو إقامة وتعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي الذي بات مطلبا تقضيه الظروف التي صاحبت المتغيرات الدولية منذ بادية التسعينيات من القرن الماضي والذي لا يستهدف دعم القوة الاقتصادية الجماعية فحسب بل يرمي كذلك إلي تعزيز الأهمية الجيو سياسية والإستراتيجية التي تحتاج إليها الدول الأعضاء الجماعة الدولية ولقد كان نجاح الدول الأوروبية نحو التكامل الاقتصادي بالتوقيع علي اتفاقية الاتحاد الأوروبي في ماستريخت في فبراير 1992 دافعا قويا لتجمعات دولية أخرى ومن بينها الدول الأفريقية لكي تتخذه نموذجا يحتذي تستطيع الاستفادة منه في تطويع إمكانياتها ومواردها الاقتصادية والبشرية الذاتية لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاهية لشعوبها وكذا تدعيم وحدتها السياسية وصياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة .

وفي هذا الإطار ومع إدراك الدول الأفريقية لحتمية التكامل والتعاون الإقليمي تجنبا لتهمشها من جانب الدول والتجمعات الاقتصادية والإقليمية الأخرى احتلت مسألة التكامل والتعاون الاقتصادي في أفريقيا محل الصدارة في جداول أنشطة الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية منذ مؤتمر القمة الاقتصادي الأفريقي في لاجوس عام 1980والتي تضاعفت قوة دفعها بعد توقيع الدول الأفريقية علي المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية لأفريقيا في العاصمة النيجيرية الجديدة أبوجا في يونيه 1991خلال مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائي الذي عقد لهذا الغرض والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي منذ إبريل 1993 بعد إستكمال النصاب اللازم لعدد الدول التي صدقت علي هذه المعاهدة .

إن هذه تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بين الدول الأفريقية أصبح مثار اليوم أكثر من أي وقت مضي خاصة وقد أدركت دول القارة أنها تواجه تهميشا ملموسا ومؤثرا من جانب القوى الصناعية والدول المتقدمة التي أصبحت أكثر اهتماما بكياناتها الاقتصادية الإقليمية العملاقة فالمجال الاقتصادي الأوروبي .

Eunopean Economic Space

بدولة ال 24 أصبح يضم في إطاره تجمعات اقتصادية أوروبية أقل حجما (دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية – دول الاتفاق الأوروبي للتجارة الحرة الست – دول شرق أوروبا الست) وبالإضافة إلي ذلك فهناك منطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية (NAFTA)

Noath- Ameacan Fnee Tnade Anea

التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك كما تجرى ترتيبات علي ضفتي المحيط الهادي بزعامة اليابان لإقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة لكي تضم اليابان واستراليا ونيوزيلاندا والنمور الآسيوية إلي جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين مستقبلا وهناك ترتيبات أخرى تجرى في أمريكا اللاتينية لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم البرازيل والأرجنتين وأورجواي وباراجوا ي وفي القارة الآسيوية هناك ترتيبات مماثلة لمنظمة تجارة حرة تضم الهند وباكستان ونيجلاديس وسري لانسكا .

وترتيبا علي تقدم فإن المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية لأفريقيا تتمشى مع السياسية الاقتصادية العالمية وتندرج في الوقت نفسه مع ما يمكن انطلق عليه بالديمقراطية الاقتصادية الجديدة .

لقد أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي أمرا جوهريا لأفريقيا ينبغي النظر إليه والعمل على تحقيقه في إطار الواقع العالمي الراهن الذي يتسم بتعاظم كياناته وتكتلاته الاقتصادية وما تتميز به هذه الكيانات والتكتلات من تنظيم وقوة ومن ثم

فإن الأمر يفرض على بلدان قارتنا الأفريقية مسئولية العمل الجاد والمخلص لتحقيق هذا التكامل علي أسس منهجية واعتمادا علي المساندة الذاتية .

ولعل التكامل الإقليمي قد أصبح اليوم أكثر إمكانية مع تعاظم الإدارة السياسية لقادة القارة وتزايد مطالب شعوبنا بتحقيق المزيد من التعاون علي المستويين الإقليمي والقاري وكذلك إن النتائج الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الدول الأفريقية وحققت بفضلها نموا اقتصاديا ملموسا في مجالات التجارة والاستثمار وانتقال الأفراد والخدمات قد جعل التكامل الإقليمي أكثر إمكانية من أي وقت مضي مما يجعلنا اليوم أكثر ثقة وتفاؤلا بأن الاسهامات التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لأفريقيا بمراحلها الزمنية أنما تمثل الآلية التي تصنع أسس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب القارة ومن باب التنوية فلقد أدركت مصر مبكرا أن تحقيق طموحاتنا المشتركة في حياة أفضل لا يمكن أن يتم قبل أصبح قارتنا الأفريقية مكتملة السيادة والاستقلال ولذلك لم تدخر مصر جهدا في مشاركة أخواتها في القارة في الكفاح من أجل تحقيق الاستقرار وسيادة السلام والأمن في كافة .

كما وضعت مصر كافة خبراتها وإنجازاتها في مجال التصدي لمتطلبات التنمية في خدمة شقيقاتها الأفريقيات خاصة وقد أصبح عالم اليوم هو عالم الكيانات الاقتصادية العملاقة ولعل أبرز الأمثلة علي ذلك هو قرار إنشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا عام 1980 والذي يقوم بتقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية بهدف مساعدتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنمية الموارد البشرية وتدريب الكوادر الأفريقية في المجالات المختلفة مثل العمل الدبلوماسي والشرطي والإعلامي والزراعي والعلوم العسكرية وعمليات حفظ السلام وحماية البيئة .

كما يقول الصندوق بتقديم المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والمساهمة في إعداد دراسات الجدوى لمشروعات التنمية بالدول الأفريقية والمشاركة في مشروعات التنمية الصغيرة .

– وفي إطار حرص مصر علي تنشيط ودعم التعاون مع الدول الأفريقية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية فقد قامت بتهيئة الظروف الملائمة لرجال الأعمال المصريين لإقامة مشروعات استثمارية في أفريقيا وزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الأفريقية وذلك بابرام اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار والاتفاقيات التجارية مع هذه الدول

– كما شاركت مصر بفاعلية في الجهود التي بذلتها مجموعة الاتصال المعينة ببحث مشكلة الديون المستحقة على الدول الأفريقية مع مؤسسات التمويل الدولية .

ومع الدول المانحة من أجل العمل علي تخطيف الأعباء المترتبة علي هذه الديون من كاهل الدول الأفريقية .

وعلي حاليا إقامة مزارع مماثلة في عدد أخر من دول القارة بناءا علي رغبتها وتقوم أيضا بالمساعدة في عمليات مكافحة ورد النيل في بعض الدول الأفريقية .

التي تعاني من انتشاره بها مثل أوغندا وكذلك قامت بجغرماته بترفي كينيا وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من دعم التعاون بين مصر وأفريقيا سواء علي المستوي الثنائي أو في إطار المنظمات الأفريقية فقد تم اتخاذ خطوة هامة نحو انضمام مصر إلي عضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وكذلك انضمامها إلي تجمع الساحل والصحراء وانضمامها إلي مجموعة دول شرق ووسط أفريقيا للتنمية ومكافحة التصحر (الإيجاد) وأيضا التنسيق مع دول حوض النيل في وضع إستراتيجية للاستفادة التصوى من مياه حوض النيل .

إن تحديات النظام العالمي الجديد تؤكد إلي ضم الصفوف وزيادة القدرة التفاوضية للقارة الأفريقية عن طريق إسراع خطي التعاون والتكامل الاقتصادي وفي هذا المجال فأن عددا متزايدا من الدول الأفريقية قد نجحت في إصلاح هياكلها الاقتصادية وحققت معدلات نمو تضمن زيادة محسوسة في مستويات معيشة مواطنيها .

وفي مطلع التسعينيات بدأت مصر في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادية وإعادة الهيكلة وخلال نفس العقد تم البدء في تنفيذ برنامج الخصحصة ضمانا للإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عم منتجة ومضاعفة حجم الصادرات مع زيادة معدلات الاستثمار وتعميق دور القطاع الخاص وقد صاحب تلك السياسات اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار القوانين التي تكفل إزالة المعوقات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وخلق مناخ جاذب له .

إن اهتمام مصر بتنمية العلاقات السياسية التاريخية مع دول القارة الأفريقية يتوازى مع اهتمامها الكبير بتعظيم التعاون والتكامل الاقتصادي وتبادل الزيارات العملية والثقافية والخبرات وفي هذا الإطار تساهم مصر بنشاط مكثف في كافة المحافل الأفريقية التي تهتم بالتنمية والاستقرار في القارة كما عملت مصر علي تشجيع الاستثمارات المصرية الأفريقية المشتركة وعلي دفع الاستثمارات بين دول القارة ولذا وقعت مصر علي اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمارات واتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني مع العديد من دول القارة ومما لا شك فيه أن التكامل والتكامل بيننا وبين دول القارة سوف يمكن دول القارة ككل من تحقيق مؤشرات اقتصادية .

أفضل لكي تأخذ أفريقيا موقعها الملائم والمناسب علي الساحة العالمية ووسط التكتلات الاقتصادية العالمية .

وأن الباحث علي قناعة تامة وراسخة بأن الجهود المشتركة بين أبناء القارة للوصول إلي مستقبل أفضل إنما يعتمد علي ما تحظي به القارة من موارد طبيعية وبشرية هائلة وفوق هذا وذاك فأن القارة تعتمد علي إرادة شعوبها المتوثبة إلي تحقيق النهضة والتنمية والتقدم في عالم لم يعد يعتد بالكيانات الصغيرة بل بتعاظم الكيانات الاقتصادية العملاقة .